تَقْرِيبُ مُصْطَلَحَاتِ
المُحَدِّثِين
للشَّيخِ المُحَدِّثِ
أَبِي عَلِيّ
الحَارِث بْنِ عَلِيّ الحَسَنِي
جَمع وتَفرِيغ
الطَّالِبَة
أُمّ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
المفَرجِي

تقريب مصطلحات المحدثين

للشيخ أبي علي الحارث بن علي الحسني

إعداد وتفريغ

أم عبد الرحمن المفرجي

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الكاتبة

الحَمدُ لله ربِّ العالمين والصلاةُ والسلامُ على نَبِيِّنا مُحمّدٍ ، وعلى آلهِ وأصحابِه ومن تبعهم إلى يوم الدين .

وبعد :

فإنَّ شيخنا المُحدِّث أبا عليّ الحارث بن عليّ الحَسَنِي كَانَ قَدْ تَكلمَ في صَدرِ مَشروع حُفّاظ وحافِظات السُنَّة وبِتَيسيرٍ سريعٍ في تسجيلاتٍ صوتيةٍ لفضيلتهِ عن أهمِّ المُصطلحاتِ التي يَكثُرُ استخدامها عِندَ الائمّةِ الحُفّاظ وفي كُتبِ المُصنّفات مِمّا لا غنىً لطالبِ الحديث عنها حتّى يفهم ما يَرِدُ في هذهِ الكتب وهوَ يُطالِعُها وأيضاً لفهمِ ما سَيرِدُ في هذا المشروع مِنْ عِبارات .

وَلسهولة شرحِ فضيلتهِ للمادّةِ العلمية وتيسيرها لطلبة وطالبات الحديث ممّا يَسّرَ فهمها وحِفظها ولَعَظيمِ نَفعِها فما كانَ مني إلا أنِ

استأذنتُ شَيخنا في تفريغها مجموعةً في رسالةٍ مقروءةٍ لِيَعمَّ نَفعها ويَسهُلَ نَشرها فَأذِنَ الشّيخُ لي بذلك . وعَرضتُها على فضيلتهِ فراجعها ودقّقَها واختار لها عِنواناً وأَذن بِنشرها فجزاهُ اللهَ عن الُمسلمين خيراً.

نسأل الله أن تكونَ خالِصةً لوجههِ وأن يُبارك في النيّة .

أم عبد الرحمن المفَرجي

قال شيخنا المُحَدِّث أبو علي الحارث بن علي الحسني :

الحَمدُ لله والصّلاةُ والسلامُ على رَسُولِ الله .

أمّا بَعدُ :

فَهذا تَقريبٌ على عُجالةٍ وبيانٌ لمُصطلحاتٍ يَكثُر استخدَامُها عِندَ الأئمّةِ الحفّاظ أربَابُ الصّنعةِ من مُصطلحاتِ الحديث أُقدِّمُها في صَدرِ هذا المشروع ليَنتَفِعَ بِها المُنتَسِبونَ والمُنضمّونَ حتّى تَكونَ لَهُم مُقدّمةً يَدرون بها ما يَرِدُ في هذا المشروعِ من مُصطَلحاتٍ .

- **المُصطَلحُ :**

هو لَفظةٌ أو عِبَارةٌ تُطلقُ ويُرادُ بها مَعنىً عِندَهُمُ كَقولِهِم : حديثٌ صحيحٌ ، حديثٌ مُرسَلٌ ، حديثٌ مضطربٌ ، حديثٌ مُدَلَّس ، حديث مُعضَلٌ .

- **الحديث**

إذا أطلقوه أرادوا به ما يُروى عن النبي ﷺ مِن قَولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ أو صفةٍ .

وقد يُعَبِّرونَ عنه بالأثر والخبر ، وكل هذا سهلٌ عِندَهُم ، وأحياناً

يقولون في الأثر عن فلان من الصحابة كابن عباس ، وابن عمر .

وأحياناً يقولون في الأثر عن رسول الله ﷺ .

الحديث والأثر والخبر معناها بالجملة واحد ، وقد يطلقون على ذلك السُنّة يريدون بها الحديثَ الصحيح الثابت فيقولون وفي السُنّةِ عن النبي ﷺ .

❊ الحديث يتكون من قسمين :

إسنادٌ ، ومتنٌ .

الإسناد : هو سِلسلةُ الرّواة التي توصل إلى المتن .

المتن : هو ما انتهى إليه الاسناد من كلام .

مثلاً حديث :

سُمَيّ مولى أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة رضي الله عنهُ عن النّبي ﷺ قال : « **مَنْ ماتَ وَلَمْ يَغزُ ولَم يُحَدِّثْ نَفْسَهُ بِغَزوٍ ماتَ على شُعبةِ نِفَاقٍ** » .

أخرجه أحمد ومسلم والترمذي وغيرهم .

الإسناد هو : سُمَيّ ، أبي صالح ، أبي هريرة.

والمتن : (من مات ولم يغز ولم يحدث نفسه ... إلى آخر الحديث) .

■**الأئمة المُتقدِّمون والمتأخِّرون :**

يكثُر أن يسمع طالب الحديث هذا المصطلح (المتقدمون والمتأخرون) .

■ **المتَقَدِّمُون :**

من كان في الصدر الأول من الحفاظ مِمّن تَقَدّمَ من النُقّاد أربابُ الصّنعة أعمدة الحديث ، أهل الشأن ؛ كالإمام مالك بن أنس ، وشعبة بن الحجاج ، ويحيى بن معين ، وأبي بكر ابن أبي شبية ، وأبي زرعة الرازي ، والبخاري ، وأبي حاتم الرازي، وأبي داوود ، ومسلم ، والترمذي ، والنسائي ، والعقُيلي ، وابن عدي ، والدارقطني .

هؤلاء ومن في طبقتهم هم الأئمة المتقدمون هؤلاء هم أهل الشأن وعليهم المعول والمُعتمد .

■ **المُتأخِّرون**

من أتى بعد الإمام الدارقطني بالجملة منهم : الإمام الخطيب

البغدادي صاحب كتاب " الكفاية " والنووي ، وابن الصلاح ، صاحب كتاب " مُقدِّمُة ابن الصلاح " المشهورة المعروفة ، الحافظ العراقي ، ابن حجر ، السيوطي .

ومن المعاصرين كالشيخ أحمد شاكر ، والألباني، وعبد القادر الأرناؤوط ، وشعيب الأرناؤوط .

■ الصحيح

هو ما ضَبَطَهُ رَاويهِ، وَاتصل إسناده، وَخَلا مِنْ عِلّةٍ ، واستقام مَتنَهُ .

معنى (راويهِ ضَبَطهُ) :

أن يكون ضبط حِفظهُ من حين سماعه إلى حين أدائه.

وهذا عموماً يكون في الثقات .

وقد يكون في إسناده راوٍ ضعيف ، أو فيه ضعف ، ولكنّه ضبط هذا الحديث بعينه فيقبل منه .

نعم الأصل أن يكون ثقة، ولكن قد يكون راويه فيه ضعف أو ضعيفاً ولكنه ضبط الحديث .

ومعنى (أن يكون إسناده متصل) :

أنه قد أخذ هذا الحديث من شيخه، وشيخه أخذه عن الذي بعده، وهكذا إلى النبي ﷺ مباشرة .

ليس شرطاً أن يكون سمعه منه مباشرة، فقد يكون كتبه كتابة، أو كُتِبَ له وحُفِظَت الصحيفة المكتوبة .

وما معنى (خلا من علة) ؟

العلّة سيأتي بيانها .

ومعنى (متنه مستقيم) ؟

أن لا يكون مخالف للثابت المحفوظ .

مثل الحديث المشهور : « **إيّاكُم ولُحومِ البَقَرِ فإنّها داءٌ** » .

هذا حديث متنه منكر غير مستقيم، لأنه مُخالِفٌ للثابت من النصوص الشرعية ، كما قال تعالى ﴿**ومن البقر أثنين** ﴾ . وقد ضحّى النبي ﷺ بالبقر .

ولا زال الناس يضحون بها . فكيف يُحذِّرُ من لحومها .

وكالحديث المشهور « **ثلاثةٌ لا تُقبَلُ لَهُم صَلاة** ... ، وذكر من ضمنهم ، **رَجُلٌ تَحتَهُ امرأة سيئة الخُلُق فَلم يُطلِّقها** » . هذا مَتنٌ مُنكَر .

كيف (لم يطلقها) ؟ فإنَّ الأصل أن يصبر على مثلها ولعلَّ الله أن يجعلها تستقيم .

وكالحديث المشهور « **من صلّى الفَجرَ في جَماعةٍ ثُمَّ قَعَدَ يَذكُرُ الله حتى تَطلُعَ الشّمس ثُمَّ قَامَ فَصلّى رَكعَتينِ كُتِبَ لَهُ أجرَ حَجّةٍ وعمُرةٍ تامّةٍ تامّةٍ تامّةٍ** » .

هذا حديث منكر ، وهو مخالف للثابت عن النبي ﷺ أنّه كان يقعد حتى تطلع الشمس ، ليس فيه أنه كان يقوم فيصلي وكانوا يتذاكرون الجاهلية ويضحكون ويبتسم . هذا هو الحديث فيما رواه وحفظه اسرائيل وشعبة وزهير وغيرهم ، عن سِمَاك ، عن جابر بن سمرة .

الشاهد ، أن يكون الحديث متنه مستقيما غير مخالف للثابت .

هذا والحديث الصحيح صُنِفَت فيه كتب ومصنفات أجلها وأشهرها :

موطأ الإمام مالك ، فإن المتصل فيه كله صحيح .

وصحيح البخاري ، وصحيح مسلم ، وصحيح ابن خزيمة ، وصحيح ابن حبان ، – وهذان الأخيران متساهلان جداً – وصحيح أبي علي ابن السَكَن – وهو كتاب مفقود – .

وبعض الكتب ممكن عَدُّها في جملة المصنفات فمن الصحيح

ككتاب السنن الصغرى للنسائي ، ومنهم من عَدَّ مُنتقى ابن الجارود ، ويظهر والله اعلم أن السنن الصغرى للبيهقي يمكن أن يعد من الصحيح ، ويمكن أن يُعَدَّ من الصحيح مُسند الحميدي شيخ الإمام البخاري تلميذ ابن عُيْنَة .

هذه الكتب بالجملة هي مَظانُّ الحديث الصحيح ، لكن أشهرها والمتفق عليه هو موطأ مالك ، وصحيح البخاري ، وصحيح مسلم ، ونقول متفق عليه عند أهل العلم ، بل موطّأ مالك أعظم وأجل عند الأئمة الحفاظ .

هذا وينبغي أن نقول بأنه لا بد من الاعتناء بالحديث الصحيح وتتبعه وحفظه وضبطه والعمل به لأن هذه هي الغاية من علم الحديث .

▪ المُتوَاتِرُ وَالتَواتُر

التّوَاتُر : هو أن يَشتَهِرَ الحَديثُ وَيستَفيض .

كقول البخاري : وتواترت الأخبار عن النبي ﷺ أنَّ القرآن كلام الله .

وقول المَرْوَزِي : وَأمَرَ – يعني الله تبارك وتعالى – باتباع سبيله في كتابه وسنّة نبيه ﷺ بذلك جاءت الأخبار المتواترة عن رسول الله ﷺ .

وقول ابن خزيمة : وتواتر الأخبار عن أبي هريرة أن النبي ﷺ سجدة سجدتي السهو يوم ذي اليدين .

تنبيه :

لا يوجد لفظ (الآحاد) عند أئمة الهدى من أهل الحديث المتقدمين وإنما هو مصطلحٌ خبيثٌ أحدثه أهل البدع غايتهم منه ردّ أحاديث صفات الله تبارك وتعالى، وما لا يوافق أهواءهم .

■ **الحديث المَعروف :**

هُوَ الحَديثُ الصّحيحُ المَشهُورُ المُنتَشِر .

كحديث : « **إنَّما الأعمَالُ بالنِيّاتِ وإنّمَا لأمرئٍ مَا نَوى** » .

أخرجهُ التسعة إلا مالكاً .

وحديث : « **لَعَنَ الله اليَهودَ والنّصارى اتخذوا قبورَ أنبيائِهم وَصَالحِيهم مَساجِد** » .

أخرجه أحمد والبخاري ومسلم .

وحديث : « **من كَانَ يُؤمنُ باللهِ واليومِ الآخِرِ فَليَقُلْ خَيراً أو ليَصمِت** » أخرجه أحمد والبخاري ومسلم .

فائدة :

قد يكون الحديث مشهوراً ولكن بالضعف إلا أن هذا لا يكون مشهورا إلاَّ عند أئمة الحديث الحفاظ .

▪ أَصَحُّ شَيءٍ في البَابِ

هو أن يُروَى في بابٍ مِن أبوَابِ العلِم جُملةُ أحاديث ، يَكونُ هَذا الحديث أَصَحّها .

مثل : حديث أم هاني أن النبي ﷺ دخل بيتها يوم فتح مكة فاغتسل وسبَّح ثمان ركعات .

قال الترمذي : كأن أحمد رأى اصح شيء في هذا الباب حديث أم هاني . أهـ .

وهذا الحديث قد روي من حديث أبي هريرة ، ونعيم ابن همَّار ، وأبي ذر ، وعائشة ، وأبي أمامة ، وعتبة بن عبد السلمي ، وابن أبي أوفى ، وأبي سعيد الخدري، وزيد بن أرقم ، وابن عباس، لكن حديث أم هاني أصحها .

ولا يشترط أن يكون قولهم هذا الحديث أصح شيء في الباب أن يكون صحيحاً .

فقد تكون كل الأحاديث في هذا الباب ضعيفة أو معلولة لكن هذا الحديث أخفها ضعفاً .

فمثلاً : حديث علي رضي الله عنه عن النبي ﷺ : مفتاح الصلاة الطَّهُور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم . أخرجه أبو داود وابن ماجه والترمذي .

وقال الترمذي : هذا الحديث أصح شيء في الباب .

فقد جاء من حديث أبي سعيد الخدري ، وجابر ، وابن عباس . وكلها في أسانيدها ضعف أو علة ، لكن حديث علي أخفها ضعفاً .

■ **الحديث الحَسَن :**

هو ما حَسُنَ لفظه أو معناه واشتهاهُ المُحدِّث ولم يَصِحّ عِندَهُ .

فقد يستحسن المحدث منهم حديثا ويستبق عبارته ولكن يقع في قلبه ضعفه أو علته.

هذا هو الحسن عند الأئمة المتقدمين في الغالب .

وقد يقال : كيف يقولون عن حديث (حسن) وهو ليس بصحيح عنده ؟

نقول : هذا له شواهد كثيرة منها :

قال أُمَيَّة بن خالد : قلت لشعبة اتترك عبد الملك ابن أبي سليمان العرزمي وكان حسن الحديث ؟ قال : من حسنها فررت .

وقال وكيع : كل حديث حسن ، عبد السلام بن حرب يرويه .

هذا مراد الإمام وكيع رحمة الله عليه . و(عبد السلام بن حرب) استُنكِرت له أحاديث .

ومنهم من قال لا بأس به ، ومنهم من قال ثِقة .

وقال ابن المديني : في حديث لحفص بن حميد : هذا حديث حسن الإسناد ، وحفصٌ مجهول .

والترمذي رحمة الله عليه كثيراً ما يُخرِج في كتابه السنن حديثا ثم يقول عنه : "هذا حديث حسن ، وإسناده ليس بذاك " .

وهذا حديث حسن ، وإسناده ليس بمتصل . "

ومن الأحاديث الحسنة المشهورة حديث : أن النبي ﷺ كان إذا خرج من الخلاء قال : « **غُفرَانَك** » .

هذا قال عنه الترمذي هذا "حديث حسن " .

قُلتُ : وهوَ ضعيف .

ومنها حديث : عمر أنّ النبي ﷺ « كان يَسمُرُ مع أبي بَكرٍ في أمرٍ من أمورِ المُسلمين وأنا مَعهُما »

قال عنه الترمذي : هذا حديث حسن .

قُلتُ : وهذا حديثٌ ضعيف .

وحديث : « **اتّخذْ مُؤذِناً لا يَأخُذُ على أذانِهِ أجراً** » .

كذا أخرجه الترمذي وقال عنه : "حديثٌ حَسَن" .

قلت : "وهو ضعيفٌ . "

فالحديث الحسن يعني بالجملة هذا معناه عندهم انه يعجبه فيستحسنه لشيء فيه لكنه يصده عنه ضعف إسناده أو علة فيه .

وقد يطلقون الحسن أحياناً على ما يصح ، ويطلقونه على ما خف ضبط راويه ، ويطلقونه على الضعيف المُنجَبِر .

ومعنى : ضعيف منجبر ؟

أن يكون بإسنادٍ ضعيف خفيف الضعف ، وإسناد آخر كذلك ضعيف ، فيجبرُ بعضها بعضاً فيكون حديثاً حسناً .

■ **الحديث الضعيف .**

هو الحديث الذي لا يصِحّ .

كأن يكون في إسناده راوٍ ضعيف ، أو يكون في إسناده راوٍ ثقة لكن لم يضبط الحديث ، وَهَمَ فيهِ ، أخطأ فيه ، دلّسهُ ، أو أن يكون في إسناده راوٍ كذّاب فيدخل في ضمن الضعيف .

لكن الحفّاظ المتأخرين يُفرِدونَ الموضوع في التقسيمات عن الضعيف .

والضعيف بالجملة يشمل المنكر ، والباطل ، والمضطرب ، والمعضل ، ونحوها ، هذه كلها تدخل تحت أقسام الحديث الضعيف .

الأحاديث الضعيفة كثيرة ، بل هي أكثر من الأحاديث الصحيحة .

♦**ومن أشهر الأحاديث الضعيفة :**

حديث : « الحَسَدُ يأكُلُ الحَسَنات كَمَا تَأكُلَ النَّارُ الحَطَبَ » .

وحديث : « كُلّ أُمرٍ ذي بَالٍ لا يَبدأُ بحمدِ الله فهو اقطع أو اكتع » .

وحديث : « فإن المُنْبَتَّ لا أرضَاً قَطَعَ ولا ظَهراً أبقى » .

هذه كلها أحاديث ضعيفة .

■ الحديث المَوضوع :

هُوَ الحَديثُ المَكذُوب ، الذي يَختَلِقهُ صَاحِبُهُ فَيُخرّجهُ مِن عِندِهِ يَصنُعُهُ بِنَفسهِ .

وقد لا يصنعه بنفسه وإنما يسرقه مِمّن وضَعَهُ .

وكما قَدّمنا أنه قد يُطلَق على الحديث المنكر .

ومنهم من وضع هذه الأحاديث فلما خُوطِبَ في ذلك قال : وضعتها حسبة .

ومنهم من قال : نحن نكذب له يعني (النبي ﷺ) لا نكذب عليه .

وهذا عذر أقبح من ذنب .

♦ من أشهر الأحاديث الموضوعة المكذوبة :

حديث : « تَوسَلوا بِجاهي فَإنّ جاهي عِندَ الله عَظيم » .

وحديث : « أول ما خَلَقَ الله نورَ نَبِيّكَ يا جابر » .

بل منهم من كذب أشد من ذلك فانه فوق كذبه نسبه إلى مُصَنَّف عبد الرزاق .

ومنها الحديث المشهور :

« مَن حَجَّ وَلَمْ يَزُرني فَقَدْ جَفاني » .

والحديث المشهور : « إيّاكُم وخَضرَاءُ الدِّمَنِ » .

فائدة :

أُنبِّهُ هنا لبعض الموضوعات المعاصرة، أو نوع من أنواع الموضوع مثل الذي يصنعه بعض أهل البدع الضُلال ، يأتي على الحديث ليس في صحيح البخاري أو مسلم فيرويه ويقول : رواه مسلم . هذا نوع من أنواع الكذب وهو نِسبةُ الحديث إلى كتابٍ صُنِّفَ في الصحيح فهذا يصنعه الكذابون المعاصرون .

وبالجملة : فهذا الموضوع عند أئمة الحفاظ رحمة الله عليهم .

■ **المُعْضَلُ :**

المُعْضَل : هُوَ الحَديثُ البَاطِلُ الساقط .

وهذا عند غالب الحفاظ .

كما يقول الإمام أبو زرعة الدمشقي وأبو يعلى وابن حبان والدارقطني والطبراني : معضل ، أو أعضله فلان .

كحديث جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ قال : « مُداراةُ النّاسِ صَدَقَة » .

قال أبو زرعة الدمشقي : ليس هذا المحفوظ وهو معضل غليظ .

وكقولِ ابن حِبَّان في المُسَيَّب بن شَريك التميمي في المجروحين : "وظهر في حديثه المعضلات التي يرويها عن الاثبات، لا يجوز الاحتجاج به ".

وجعله ابن المَدِينِي والحاكم : ما سقط منه راويان على التوالي .

كأن يقول الإمام مالك : قال رسول الله ﷺ .

فإن مالكاً من أتباع التابعين .

يعني بينه – في سلسلة الاسناد – وبين النبي ﷺ راويان (التابعي) و(الصحابي) .

فإن مالكاً في العادة يروي عن نافع (تابعي) عن ابن عمر (صحابي) عن النبي ﷺ .

■ **لا أصْلَ لَه :**

لا أصل له : هو الكَذِبُ ومَا لا حقيقةَ لَهُ عَمّن رُويَ عَنهُ ، وإن كَانَ

لَهُم عنهُ إسناد .

قال أبو زرعة الدمشقي : "عَرَضتُ على دُحَيْم حديثا حدثنا نعيم بن حمّاد ، عن الوليد بن مسلم ، فقال دحيم : لا أصل له " .

وكقول مُسلم في مُقدّمته : "ولعلها أو أكثرها أكاذيبٌ لا أصلَ لها ".

وأخرج الطبراني حديثاً من طريق ياسين بن حماد عن عن قتادة عن أنس . ثم قال : وحديث ياسين وَهْمٌ عندي ، لا أصل له من حديث قتادة .

- **المُنكَر**

هو الحَديث الذي يَستَنكِرُهُ الحُفّاظُ على رَاويهِ بعينهِ ، سواء كان هذا الراوي ثِقة أو كان ضَعيفاً ولكن إذا كان ضعيفاً اشتدّت النكَارة .

♦كحديث : « مَنْ كانَت الآخَرةُ هَمَّهُ جَعَلَ اللهُ غِنَاهُ في قلبِهِ وجاءَتهُ الدُّنيا مُنقادة » .

أخرجه أحمد وابن ماجه والترمذي .

وحديث : « قِيلَ يا رَسول الله أحَدنا يَلقى صَاحِبهُ أينحَنيَ لَه ؟ قالَ : لا ، قال : فَيلتَزمهُ ويُقَبِّلهُ ؟ قالَ : لا ، قال فيُصافحهُ ؟ قال : إن شاء » .

أخرجه أحمد وابن ماجه والترمذي .

وحديث : « وُضِعَ عن أُمتي الخَطأ والنسيان وما استُكرِهوا عَليه » .

أخرجه ابن ماجه .

وهذه الأحاديث كلها منكرة استنكرت على رواتها .

قال الإمام أحمد المنكر أبداً منكر .

والمنكر يقابل المعروف .

- **الحديث الشَاذّ :**

الشَاذّ هُوَ نفسه المُنكَر .

قال الإمام صالح بن محمد الأسدي رحمه الله تعالى: الشاذ هو المنكر .

هكذا صَرَّح به .

والأئمة الحفاظ لا يستخدمون الشاذ كثيراً .

ويقولون : شذ فيه فلان ، وفي الغالب يستخدمون لفظ المنكر .

وقال الإمام ابن المبارك رحمه الله تعالى : لا يأتيك الشاذ إلا من الرجل الشاذ .

فائدة :

كثيراً ما يستخدمون المنكر بمعنى الموضوع .

■ **الغَرِيب :**

هو الحَديث الذي يَستغربهُ الحُفّاظ عَنْ رَاويهِ .

يعني يستغربون هذا الإسناد لغرابته أن يأتي بهذا اللفظ، فيسمونه غريباً .

♦كحديث : « إنَّ للوضوءِ شَيطاناً يُقالُ لهُ الوَلهان فَاتّقوا وَسوَاسَ الماء » أخرجه ابن ماجه والترمذي .

وحديث : « اذكُروا مَحَاسِنَ مَوتاكُم وكُفّوا عن مساويهم » .

أخرجه أبو دَاوُدَ وابن ماجه والترمذي .

وحديث : « كُلُوا الزّيتَ وادَّهِنوا بِه فإنّهُ يَخرجُ مِنْ شجرةٍ مُباركةٍ » .

أخرجه أبو دَاوُدَ وابن ماجه والترمذي .

وحديث : « إنّ النبي ﷺ نهى أن يَنتَعِلَ الرجُلُ قائماً » .

أخرجه ابن ماجه .

وهذه كلها أحاديث غريبة .

وقال الإمام أحمد رحمه الله تعالى : اتقوا هذه الغرائب فإن عامتها ضِعَاف .

■ الحديث المُرسَل :

كلُّ إسنادٍ مُنقَطعٍ عِند الأئمةِ النُّقاد يُعَدُّ مُرسَلاً .

سَواءٌ كان هذا الانقطاع في أوّلِ السنَدِ ، أو وسطه ، أو آخره .

وأشهرها رواية التابعي عن رسول الله ﷺ .

كأن يقول عَطاء بن أبي رباح قال رسول الله ﷺ .

(عطاء) تابعي ليس صحابيا فلم يدرك النبي ﷺ .

♦ وكالحديث المشهور :

« إذا بَلَغتِ المَرأةُ المَحيض لَمْ يَصلُحْ أن يُرى إلا هذا وهذا وأشارَ إلى وجههِ وكفّيهِ » أخرجه أبو دَاوُدَ .

هذا منقطع ، في إسناده خالد بن دُريك ، لم يدرك عائشة فلم يسمع منها .

وحديث : « كفى بالمرءِ كَذِباً أن يُحدِّث بِكُلِّ ما سَمع » .

أخرجه أحمد ومسلم في 'المقدمة' .

فقد رواه حفص بن عاصم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، والمحفوظ عن حفص بن عاصم عن النبي ﷺ مباشرة ، وليس عن حفص عن أبي هريرة عن النبي ﷺ .

ومثله الحديث المشهور .

« مِنْ حُسنِ إسلامِ المرءِ تَركهُ ما لا يعنيه » .

أخرجه مالك والترمذي .

وهذه الأحاديث كلها مرسلة .

■ **المُعَلَّق :**

المُعَلَّق : إسقاط الإسنادِ بَين الراوي وبينَ مَن رَوى عَنهُ .

كقول البخاري : عن رسول الله ﷺ .

وكقوله أيضاً : ويُذكَرُ عن أبي هريرة .

▪ **الحديث المُعلّ** : ويسمى المعلول .

الحديث المُعَلُّ : هو الحديث الذي يكون فيه عِلّةٌ في إسنادِهِ أو في مَتنهِ .

العلّة : سببٌ غَامضٌ خَفيٌّ يَقدحُ في حديثٍ ظاهرِهُ الصِّحة .

أصول العلل ثلاثة :

وهْمُ راوٍ ، أو انقطاعٍ في سندٍ ، أو اختلافٍ بين الرواة .

فمن أمثلة أوهام الرواة وأخطائهم .

♦ حديثٌ يرويه عمر بن إبراهيم العَبدي عن قتادة عن أنس .

(عمر ثقة) ، و (قتادة إمامٌ مُكْثِرٌ تابعيٌّ) ، و(أنسٌ صحابيٌّ) .

ولكن رُوايةُ عمر عن قتادة مُستَنكرة ؛ لأنه لم يضبط أحاديثَ قتادة .

ومن الأمثلة على ذلك أيضاً : رواية معمر بن راشد إذا روى عن أهل البصرة ، فإنه لم يضبط أحاديث البصريين .

وكذلك عبيد الله بن موسى العبدي الكوفي عن سفيان الثوري ، فإنه لم يضبط أحاديثَ سفيان .

وكذلك سِمَاك عن عِكرِمة ابن عباس إسنادٌ ظاهرِه الصِّحة ، ولكن إسناده يُستنكر وذلك أنَّ سِماكاً يضطربُ كثيرا في أحاديث عكرمة رغم أنهم ثقات .

♦ مثالُ الانقطاع ؛ حديثٌ يرويه الأوزاعي عن نافع عن ابن عمر (الأوزاعي) شيخُ الإسلام .

و(نافع) أحدُ الأئمة التي تدور عليهم الأسانيد ، ثقةٌ ، تابعيٌّ ، مُكثرٌ ، إمام .

و (ابن عمر) صحابي .

لكن الأوزاعي لم يسمع من نافع .

ومن أمثلة الانقطاع أيضاً .

ابن جريج ، عن طاووس ، عن معاذ .

(ابن جريج) من كبار أئمة الحديث وجهابذة الحفاظ .

و(طاووس) إمامُ أهلِ اليمن .

و(معاذٌ) صحابيٌّ .

ولكن ابن جريج لم يسمع من طاووس، ولا طاووس سمع من معاذ .

وهذا ظاهره إسناد صحيح لو نظرتَ إليه ولكنَّه مُعَل بالانقطاع .

كذلك أشعث بن عبد الملك الحُمراني ، عن الحسن البصري ، عن عمران ، بن حصين .

هذا إسناد لو نظرت إليه ترى ظاهرُه الصِّحة ، ولكن الحسن لم يسمع من عِمران .

فالمقصد أنَّ هذا هو الحديث المعلول .

♦ **مثال الاختلاف بين الرواة :**

حديث يرويه أصحاب الأعمش عنه عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ .

ويخالف فيه أبو معاوية فيرويه عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة . قوله ليس من قول النبي ﷺ .

أو حديث يرويه أصحاب أبي وائل شقيق بن سلمة عنه ، عن ابن مسعود ، يخالفهم حصين بن عبد الرحمن فيرويه عن أبي وائل عن حذيفة .

■ **الحديثُ المُضطَرِب :**

هو حديثٌ يَختلفُ فيهِ الرواةُ على راوٍ ، ولا يَتَرجَّحُ لنا وَجهٌ مِنَ الأوجه المَرويّةِ عن هذا الراوي .

مثلاً أن يروي الحديث راوٍ إمامٌ مُكثِرٌ ، مثل ابن المبارك ويختلف عليه الرواة فإمَّا يوصلونَهُ أو يُرسلونه ، أو يرفعونه أو يزيدون في الإسناد راوٍ ، وبعضهم ينقصه وهكذا .

فإذا لم يترجح لنا أن أحد أسانيده ضَبطهُ راويه فَيُقالُ عنهُ هذا مُضطرب .

♦ كحديث « شيبتني هُودٌ وأخَوَاتُها » .

أخرجه عبد الرزاق وابن أبي شيبة وابن سعد والترمذي وغيرهم كثير .

اختلف فيه على أبي إسحاق السَبِيعِي على نحوٍ من عشرة أوجه .

وحديث « لا تَصوموا يومَ السّبت إلاّ فِيما أُفتُرِضَ عليكم فَمن لَم يجدْ منكم إلا لحاءَ الشجرِ فَليمضغهُ » .

أخرجه أحمد وأبو دَاوُدَ وابن ماجه والترمذي والنسائي .

فهذا حديث مضطرب اختلف فيه على عبد الله بن بسر .

بل إسنادُه مُنكَرٌ جدًا بل هو باطل .

حديث : « عليكُم بقيامِ الليلِ فأنّهُ دَأبُ الصالحينَ قَبلَكُم وقُربةٌ إلى

الله ومَنهاةٌ عن الإثمِ وتكفيرٌ للسيئاتِ ومَطردةٌ للداءِ ... » إلى آخر الحديث المشهور . أخرجه الترمذي وابن خزيمة وغيرهما .

هذا الحديث مضطرب اختلف فيه على أبي ادريس الخولاني .

هذا وقد يقولون فلان مضطرب الحديث وهو الذي يختَلفُ في روايتِه دائمًا بحيث لا يضبط ما يرويه فيروي الحديث على أوجه .

♦كعاصم بن عبيد الله بن عاصم العُمري .

وشَريك بن عبد الله القاضي .

وعبد الله بن محمد بن عَقيل .

ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى .

فهؤلاء رواة مضطربوا الحديث .

■ الحديث المُدْرَج :

الإدراج لَفظةٌ تكونُ في الحديث ليست منه .

والحديث المدرج : حديث أدرجت في إسناده أو متنه لفظةٌ ليست من أصله .

♦ كالحديث المشهور الذي رواه ابن مسعود : « مَنْ مَاتَ يُشرِك بالله شيئاً دَخلَ النّار ومَن ماتَ لا يُشرِكُ بالله شيئاً دَخلَ الجنّة » .

أخرجه أحمد والبخاري ومسلم وغيرهم .

فزيادة [من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة] هذه مدرجة من قول ابن مسعود وليست من قول النبي ﷺ .

وحديث : « إنَّ أُمتي يَأتونَ يومَ القيامةِ غُرّاً مُحجلينَ مِنْ أثرِ الوضوء فَمن استطاعَ مِنكُم أن يُطيلَ غرَّتهُ فليفعل » .

أخرجه أحمد والبخاري ومسلم وغيرهم .

هذه الزيادة [فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل]

هذه من قول أبي هريرة وليست من قول النبي ﷺ .

وحديث : « أُتي بأبي قحافة يوم فَتحِ مكّة رأسهُ كالثُغامة فقال النبي ﷺ : غيروا هذا بشيء ، واجتنبوا السواد » .

أخرجه أحمد ومسلم وغيرهم .

[لفظة اجتنبوا السواد] هذه ليست من قول النبي ﷺ إنما هي

مدرجة من قول ابن جريج .

■ **المقلوب :**

المقلوب : هو أن يروي الراوي حديثاً فيُخطئ فيهِ فيُقدّم بعض ألفاظه على بعض .

ويكون القلب في السند والمتن .

مثلاً : حديث مروي عن (كعب بن مرة) فيقلبه عن (مرة بن كعب) .

أو حديث مروي عن (سالم) فيقلبه عن (نافع) .

وحديث أبي هُريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم سبعةً يُظلّهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله ... [وفيه] : ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شمالهُ ما انفقت يمينه . قلبه يحيى القطان فقال : « حتى لا تعلم يمينه ما انفقت شماله » .

■ **التّدليس :**

التدليس هو أن يروي الراوي عن راوٍ حديثاً لم يسمعهُ منه ، بصيغة تحتمل السماع إلاّ أنها لا تقتضي الكذب .

فقد يكون هذا الراوي شَيخهُ وقد لا يكون شيخه لكن يروي عنهُ

بصيغةٍ تحتملُ السماع إلاّ أنها لا تقتضي الكَذِب .

كأن يقول : عن فلان ، قال فلان ، ذكر فلان ، لا يقول : أخبرني ، ولا يقول سمعت .

فإذا قال (أخبرني) أو (سمعت) أو(حدثنا) كذب وإذا كذب سقط .

والتّدليسُ عند الأئمّة الحُفّاظ هو والإرسالُ واحدٌ يستويان ، يقولون فلان يُدلِّس فُلان يُرسِل أو أرسلهُ فُلان ، دلّسهُ فلان .

أشهر الرواة الذين كانوا يُدلِّسون :

* عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيج .
* قتادة بن دعامة السدوسي .
* محمد بن اسحق صاحب السيرة .
* الوليد بن مسلم الدمشقيّ .
* سليمان بن مهران الأعمش .
* حبيب ابن أبي ثابت الكوفيّ .
* بقية بن الوليد الحِمصِي .

❊ يحيى ابن أبي كثير .

❊ هُشَيم بن بشير الواسطي .

هؤلاء يكاد يكونون أشهرَ من عُرِف بالتدليس .

والحديث إذا ثبت أن راويهِ دلّسهُ عن ضعيف فهذا يُردّ ولا يُقبل .

هذه هي القاعدة ؛ إذا دلّسه أو أرسله عن ضعيف يعني كأن يكون سمع من ضعيف فأسقط هذا الضعيف وأتى بشيخ هذا الضعيف .

فهذا هو الحديث الذي يُردّ ولا يُقبل .

■ **هناك مصطلح يتعلق بمسألة التدليس وهو مُصطلح "المُعنعن" .**

"المُعنعن" هو الحديث الذي تكون صيغة تَحمّل الرواية فيه ، عن ... عن ... ، مثلاً : حديث يرويه معمر عن الزُهري عن سالم عن ابن عُمر .

عن ... عن ... عن ... ، هذا يُسمّى مُعنعن .

المُعنعن ليس لهُ أي علاقة بصحة الحديث ولا بضعفه إلاّ في رواية بعض المُدلّسين – ليس كلهم – فقط من عُرف بروايته عن كلّ أحد ثقة أو غير ثقة .

مثل رواية قتادة عن أنس لابُدّ أن يقول "حدثنا" إذا قال "عن أنس" ولم يكن الراوي عنهُ شُعبة (وهذه قصة نبين شرحها في موضع اخر بإذن الله) ، فهذا يُسمّى مُعَنعَناً ، وهذا المُعنعن طبعاً في النفس منهُ شيء .

لكن مثلاً عنعنةُ الحسن البصريّ عن أنس لأنهُ سمع أنسا وهو من أوثق أصحابه فإذا روى عن أنس حديثاً ليس مصرحا فيه بالسماع ولم يأت في الحديث بما يُستنكر فالأصلُ ثبوت هذا عنه ، أما إذا عنعن عن راوٍ هو لم يُعرف بالسماع عنه فإنّهُ لا يُقبل بل حتى لو قال "حدّثنا" .

كأن يُعَنعن عن عمران بن الحصين وهو لم يدركه أصلاً ولم يلتقي به ، وقد كان رحمه الله في الحديث يرسل وفي التحديث يُدلّس .

يقول "حدّثنا أهلُ البصرة" وهذا تدليس غريب ، وقد رأيتُ قتادة يَفعلُه .

الراوي الذي يُدلّس عن الضعفاء هذا يشترطون عليه في حديثه أن يُصرّح بالسماع يقول : "حدّثنا ، أخبرنا ، سمعتُ ، أخبرني ، قال لي ، ذكر لي ... " وهكذا .

■ **المجهول :**

هو الراوي الذي لا يُعرَفُ ضَبطُهُ ولا تُعرفُ عدالتهُ.

فلا يعرفون عنهُ أيّ شيء .

فإن قيل لِمَ تُشترط معرفة ضبطه وعدالته ؟ لأنَّ من شروط الحديث الصحيح أن يكون الراوي ضبط هذا الحديث ، كما قدّمنا ، والعدالة – نحن تكلمنا فيها – وقلنا أن المشكلة في قضية الراوي المبتدع وفي قبوله وعدم قبوله .

الشاهد ، فالحديث إذا كان في إسناده راوٍ مجهول أو مجاهيل يعبّر عنهُ بعض أهل العلم يقولون "إسنادهُ مُظلم" .

مُظلم : يعني لا يتبين منه شيء .

♦كحديث : يرويه مثلاً إبراهيم بن بشر عن يحيى بن مَعن (ليس ابن مَعين) عن إبراهيم القُرشي عن سعيد بن شُرحبيل . هذا الإسناد من أشهر الأسانيد مثالا لحديث المجهول .

فهو مُسلسلٌ بالمجاهيل ، قال عنهُ الحافظ أبو حاتم الرازي رحمه الله : هذا إسنادهُ مجهولون .

حديث المجهول ضعيفٌ في الأصل إلاّ أن يكون المجهول من طبقة التابعين ولم يأتي بما يُستنكر وروى في باب الفضائل والسيّر فمثل هذا قد يُحتمل .

تنبيه : الصحابة مستثنون في مسالة الجهالة فلا يشترط فيهم تَطَلُب معرفة عدالة ولا ضبط ، فكلهم عدول ثقات .

■ المُبهم

يَتبَعُ المَجهول .

المُبهم : هو راوٍ في الإسناد لَم يذكروا اسمه .

ويقع كذلك في المتن لكن الذي يهمنا هو الذي في الإسناد كقولهم مثلاً :

حدّثني رجل ، أو حدّثني شيخ ، أو أخبرني من لا أتهم ، أو حدّثني الثقة ، فهذا الراوي المُبهم حالهُ كحال المجهول .

لكن قول الراوي : "حدّثني الثقة" أو "من لا أتهم" ، إذا كان من أئمة الجرح والتعديل ، الحُفّاظ وهو لا يروي إلاّ عن ثقة كيحيى بن سعيد القطّان ، أو عبد الرحمن بن مهدي ، أو الإمام أحمد ، أو أبي داود ، أو النّسائي ، فهذا يُقبل منهُ بل هذا توثيقٌ لّهُ .

■ المُختَلِط

المُختلط : هو الذي يتأثرُ ضَبطُهُ بأمرٍ يطرأُ عليه .

كأن يفقد بعض كتبه باحتراق وكان في الأصل يعتمدُ عليها لا يروي إلاّ منها ، أو يصيبهُ مرض ، أو يكبُر ، أو يشيخ .

من أشهر المُختلطين :

❊ عطاء بن السائب .

❊ سعيد ابن أبي عَرُوبَة .

الراوي المُختلط فيه تفصيل في قبول حديثه ، فإذا عرف من روى عنهُ قبل اختلاطه من الثُقات ، فهذا يقبل حديثه .

مثل :

❊ عطاء بن السائب إذا كان الراوي عنهُ شُعبة بن الحجّاج ، أو سُفيان الثوري ، أو سفيان بن عُيينة ، فهؤلاء يُقبل حديثهُم عنه لأنهُم رَووا عنه قبل الاختلاط .

❊سعيد ابن أبي عروبة إذا روى عنهُ خالد بن الحارث ، أو عبد الوهّاب بن عطاء الخَفَّاف ، هؤلاء يُقبل حديثُهم عنه .

فهذه المصطلحات التي تناولناها بالشرح :

(المرسل ، والمعضل ، والمدرج ، والمعلول ، والمنكر ،

والباطل ، والشاذ) هذه كلها مصطلحات تدل على أحاديث ضعيفة مردودة .

فإذا سَمِعَ أحدٌ هذه المصطلحات فالأصل في المعنى المراد أنها أحاديثٌ ضعيفة لا تَصِحّ .

■ **المَرفُوع :**

كُلُّ ما نُسب للنبيّ ﷺ.

فإذا كان الحديثُ يُعزى إلى النبيّ ﷺ ، كأن يقول :

"قال رسول الله ﷺ ..." أو "عن النبيّ ﷺ ... " أو "أنّ النبيّ ﷺ ... " ، أي شيء حتى ينتهي بالإسناد إلى النبيّ ﷺ يسمون هذا مرفوعاً .

والمرفوع قد يكون صحيحاً ، وقد يكون ضعيفاً ، وإنما الحكم للإسناد .

■ **المُتّصِل :**

المتصل : هو المَرفوعُ عَن النبي ﷺ .

قال أبو عاصم النبيل : في حديث رُويَ عن ابن المُسَيِّب وأبي سَلَمَة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة :

سعيد بن المسيب مرسل ، وأبو سلمة عن أبي هريرة متصل .

وروى أبو داود في المراسيل حديثا من طريق عكرمة عن النبي ﷺ ثم قال : ويُروى في معناه متصلا .

■ **الموقوف :**

ما انتهى الإسنادُ به إلى الصحابيّ أو عن الصحابيّ .

كأن يُقال : قال ابن مسعود ، أو أن عمر بن الخطّاب فعل كذا وكذا ، هذا هو الموقوف .

فكُل ما يتعلق بالصحابيّ ، أو انتهى إلى الصحابيّ فهو الموقوف .

■ **المقطوع**

هذا ما يتعلّقُ بالتابعيّ .

فإذا قال عن عطاء ابن أبي رباح ، أو قال سعيد ابن المُسيِّب ، أو مُجاهد بن جَبر ، أو مَكحُول الدِّمَشقيّ ، أو رأيتُ الحسن البصريّ يفعلُ كذا ، هذا كُلّهُ مقطوع ، يُسمّونهُ مقطوعا ويُسمّى المُنقطع كذلك ،

ويُسمّى أثراً أيضاً .

وقد تكلمنا في هذه المسألة آنفاً .

■ الحديث القُّدسي

ويُقال الرَبّاني .

وهو الحديث الذي يرويهِ النبيّ ﷺ ، عن مَقالَةِ ربّهِ تبارك وتعالى .

♦كحديثِ الزُّهري ، عن ابن المُسيّب ، عن أبي هُريرةَ عن النبي ﷺ قال : قال الله تعالى : « يؤذيني ابنُ آدم يسُبُّ الدّهر وأنا الدّهر أُقلبُ الليل والنهار » .

أخرجهُ أحمد والبُخاري ومُسلم وغيرهم .

وحديثُ أبان بن يزيد العطّار ، عن قَتَادَة ، عن نُعيم بن همّار عن عُقبة بن عامر عن النّبي ﷺ قال : « قال اللهُ تعالى يا ابن آدم اكفني أولَ النّهارِ بأربعِ ركعاتٍ أكفيكَ بِهنَّ آخر يومِك » أخرجهُ أحمد .

ورواهُ سعيد بن عبد العزيز عن مكحول عن نُعيم عن النبي ﷺ وصحّحهُ الإمام الترمذي .

وحديث شُعبة عن قتادة عن أنس عن النبيّ ﷺ قال : « قال الله تعالى لا ينبغي لعبدٍ أن يقول أنا خيرٌ من يونس بن مَتَّى » .

أخرجهُ أحمد والبخاري ومسلم .

الأحاديثُ القُدسية نحواً من أربعمائة حديث أكثرها ضعيف لا يصح .

والأحاديث القُدسية أكثَرَ القصّاصون والوعّاظُ والطُرُقية من روايتها وذِكرِها في حكاياتهم وهذه الأحاديث يَنبغي التنبهُ لها .

■ **الحديث المَنسوخ :**

النّسخُ أن يرفع الله تبارك وتعالى حُكماً مُتقدماً بحُكمٍ مُتأخّر .

قال تعالى : ﴿ **مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلِهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ** ﴾ (١٠٦) البقرة .

يُشَرِّع الله سُنّة من السُنن ، أو ينهى عن أمرٍ ثُمّ يُشرّع بعد زمن حُكماً آخر ينسخُ الحُكم الأول فيرفعُه .

♦كحديث إسرائيل ، عن أبي إسحق ، عن البراء بن عازب قال : "صلّى رسول الله ﷺ نَحوَ بيت المَقدِس سِتَةَ عشر شهراً أو سبعة عشر

شهراً وكان يُحبُّ أن يُوجّهَ نَحو القِبلة فأنزل الله تبارك وتعالى ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا﴾ فتوجهَ قِبَلَ بيت الله .

أخرجهُ أحمد والبخاري ومسلم وغيرهم .

وحديث عبد الله بن بُريدة عن أبيه بُريدة بن الحُصيب عن النبي ﷺ : « كُنتُ نهيتكم عن زيارةِ القبور ألاَ فَزوروها فإنّها تُذكّرُ الآخِرة » أخرجهُ أحمد ومسلم .

فالمنسوخ هُنا في حديث البراء (الصلاةُ إلى بيت المقدس) والناسخ (الصلاة إلى بيت الله تبارك وتعالى) .

والمنسوخ في حديث بُريدة بن الحُصيب (النهي عن زيارة القبور) والناسخ (الإذنُ بالزيارة) .

■ غريبُ الحديث :

هو لفظٌ غامضٌ يقع في متن الحديث يبعُدُ عنهُ الفهم يحتاج إلى تفسير ، يستشكلُ معناهُ على المُطّلع عليه .

♦وأشهر حديثٍ يُمكن أن يُضرب مثالا له (حديث أم زرع) ، حديث عائشة رضي الله عنها الذي أخرجه البُخاري ومُسلم والذي فيه ؛ "جلس إحدى عشرة امرأة وتعاهدن أن لا يكتُمن أخبار أزواجهنّ ..."

حديثٌ طويل وفيه قالت إحداهُنّ : "زوجي العَشَنَّقُ . " ، أي الطويل ، وقالت إحداهُنَّ تَصِفُ زوجها "إذا شَرِبَ اشتَفّ . " أي استقصى ما في الإناء ، وقالت إحداهنّ "ركب شَرياً" ، الشريُّ هو الفرس الفائق الذي لا يُغلب ، في الحديث هذا "إنّ لبعض البهائم أوابد . " يعني استيحاش ونفور .

وفي حديث « إنّ الله رَغسَ عبداَ مالاً فَلَمْ يبتئر خيراً . » يعني لم يُقدّم لنفسهِ خبيئةً وذُخراً .

وصنّف فيه أبو عُبَيدٍ القاسمُ بن سَلاّم، وصنّف فيه النَحّاس وغيرهم .

■ **مدارُ الإسناد :**

هو الراوي الذي يلتقي عندهُ الرواة في السند .

مثلُ حديثٍ يرويه مَعْمَر ومالك بن أنس وابن عُيينة وعُقَيل بن خالد عن الزُهري عن ابن المُسيِّب عن أبي هُريرة .

فمدارُ الإسناد هُنا 'الزُهري' .

التقى هؤلاء (مالك ،وعقيل، ومعمر، وابن عيينة) عند الزُهري ، كلهم رووه عن الزُهري .

الرواة الذين تدور عليهم الأسانيد هم الرواة الثُقات المُكثرون كما قال ابن المديني فيما نقلنا مما رواهُ محمد بن أحمد بن البراء ، قال : "نظرتُ فإذا الإسنادُ يدور على ستّة . " ، وذكر قال : الزُهري، وقَتادة، وعَمرو بن دينار، ويحيى بن أبي كثير، وأبي إسحق الهَمْدَاني، وسُليمان بن مِهران الأعمش .

هؤلاء هم الذين تدورُ عليهم الأسانيد .

ولكن ليسَ بالضرورة ألا يدورَ الإسناد – أيُ إسنادٍ – إلا على ثِقة فقد يدور على الضعيف ولكن هذا في الأسانيد الضعيفة أمثال : حجّاج بن أرطَأة ، ورِشْدِين بن سعد ، وزَبَّان بن فائد ، وسعد بن سِنان (ويقال : سنان بن سعد) ، وشُرحبيل بن سعد ، وصَدَقة بن عبد الله السمين .

قد يدور الإسناد على هذا الضعيف لا يرويهِ غيرهُ ، يقول "مدارُهُ على فُلان" ، مَدارُهُ على جُبَارَة بن المُغِلّس ، مدارهُ على كثير بن عبد الله المُزَني وهكذا .

■ مسألة تعارض الوصل والإرسال أو تعارض الرفع والوقف .

التعارض هنا يعني أن يُروى الحديث بإسنادٍ مُتّصل ويرويه بعضهم بإسنادٍ مُرسل فيتعارض إيُّهما أرجح ؟

أو يُروى الحديث بإسنادٍ عن النبي ﷺ ، وبإسنادٍ آخر عن الصحابيّ ولا يذكُر النبيّ ﷺ .

فمثال الوصل والإرسال:

أن يُروى الحديث عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبي هُريرة عن النبي ﷺ ، ويرويه بعضهم عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن النبي ﷺ لا يذكُر فيه أبا هريرة .

فهذا نقول فيه تعارضَ مرفوعٌ مع مُرسل .

ومثال الوقف والرفع:

أن يأتي حديث؛ من طريق عامر بن شَرَاحيل الشَّعبي ، عن مَسروق بن الأجدَع ، عن ابن مسعود ، عن النبي ﷺ ، ويرويه بعضهم عن عامر عن ابن مسعود لا يذكر فيه النبيّ ﷺ .

فنقول : هذا تعارضُ الرّفع والوقف .

هذا ليست لهُ قاعدة ثابتة فأحياناً يُرَجِحُ الحُفّاظ الوصلَ وأحياناً

الإرسالَ .

وأحياناً يُرجِّحُ الحُفّاظ الحديث المرفوع ويردّون الحديث الموقوف ، أو يُرجّحون الإسناد الذي فيه الوقف ويردّون الإسناد الذي فيه الرفع .

لا قاعدة لهذا إنّما الحُكم في هذا للقرائن وما يتعلق بالحديث سنداً .

التخريج والكتب :

- **التخريج** : هو عَزوُ الحديثِ إلى مُصنَّف .

كأن نروي حديثاً من صحيح البُخاري ثُمّ نقول : 'رواهُ البخاري' ، أو في صحيح مُسلم فنقول : 'رواهُ مسلم' ، أو نروي حديثاً فنقول : رواهُ أحمد ، وعبد بن حُميد والبخاري وأبو داوُد .

وقد يكون المُراد بالتخريج الكلام عن الحديث ، وأسانيده ، وجمعُ طُرقه ، والكلام على رواته ، والكلام على عِلله ، ومُناقشة من صحّحهُ إذا كان ضعيفاً ، أو من ضعّفهُ إذا كان صحيحاً وهكذا .

فكلّ هذا يسمى تخريجاً .

- **كُتُب المتون**

هي الكتب التي صُنِّفَت في الحديث مثل مُصنّف عبد الرزاق ،

مُسند أحمد ، صحيح البخاريّ، سُنن الدارقطني . وتُسمى ' دَوَاوين السُنّة ' .

■ الكتب المسانيد

هي الكُتُب التي صُنِّفت على مسانيدِ الصحابة .

مثلاً مُسند الإمام أحمد .

فالإمام أحمد أتى على أحاديث أبي بكر رضي الله عنه فجمعها كلّها في موضعٍ واحد ، ثُمّ أردفها بأحاديث عمر رضي الله عنه ، ثُمّ بأحاديث عُثمان رضي الله عنه ، ثم أحاديث علي رضي الله عنه ، وهكذا إلى آخر الكتاب كلما مَرَّ بصحابي يذكُرُ كل الأحاديث التي عنده فيضعها في موضعٍ واحد ، فهذا يُسمّى مُسندا .

■ الصِّحاح

هي الكتب التي تُصنّف في الأحاديث الصحيحة فقط .

مثل صحيح البخاري ، صحيح مسلم ، صحيح ابن خزيمة ، صحيح ابن حبّان ، صحيح أبي علي بن السكن .

هذه الكتب الصحاح في الاصطلاح .

كما قدمنا .

■ كُتُب السُنَن

هي الكتب المُصنّفة على الأبواب ، أبواب العلم .

مثل كتاب سُنَن أبي دَاوُدَ .

فالإمام منهم يرتب أحاديث كتابه على المواضيع يجمع في كل موضع أحاديثه حتى يستوفيها .

فيجعل أحاديث السُنّة في موضع ، وأحاديث الايمان ، وأحاديث الطهارة ، وأحاديث الصلاة ، وأحاديث الزكاة ، وأحاديث الحج ، وأحاديث الصوم ، وأحاديث الجهاد ، وأحاديث الجنة ، وأحاديث النار ، وهكذا .

مثل 'سُنن أبي داوُد' وهو أجلُّ كتب السُنن لا شكّ في ذلك ، و'سُنن ابن ماجه' ، و'سُنن الترمذي' ، و'سُنن النّسائي' ، وهذه الكتب تُسمّى (السُّنن الأربعة) .

■ المُصنّفات

هي الكتب التي يَجمعُ فيها مُصنِّفُها بين الأحاديث المرفوعة عن

النبي ﷺ والأحاديث الموقوفة وبعض الآثار عن الصحابة وعن التابعين وتكون مبوّبة على أبواب العلم كذلك .

حالها كحال الصّحاح والسُنن ولكن فيها زيادة الإكثار من ذكر الموقوفات عن الصحابة والمقطوعات عن التابعين . كمُصنّف عبد الرزاق بن همام الصنعاني ومصنّف أبي بكر ابن أبي شيبة الكوفي .

وبهذا نكون إن شاء الله استوفينا الكلام على أهم المُصطلحات التي تمسُّ الحاجةُ إليها والتي ينبغي على طالب العلم معرفتها حتّى يفهم الطالب وهو يقرأ ماذا يريدون بهذه المُصطلحات .

أمّا الأحكام فبإذن الله تبارك وتعالى سنُفرد لها الكلام بتوسع في مادة علوم الحديث ، في سلسلة حلقات في شرح كتابنا (مُنتقى الألفاظ بتقريب علوم الحديث للحُفّاظ) .

نسألُ الله تبارك وتعالى أن يُيسّر ذلك .

وصلّى الله وسلّم وبارك على إمامنا وقدوتنا ' محمد ' وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

الشيخ المُحَدِّث

أبو علي الحارث بن علي الحسني